

اشتراط لنجاحه اختيار فريق جيد للإشراف عليه ووقف إجراءات العمل الحكومي

# «الشال»: مقترح إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة ما زال في الأدراج.. ومؤسسات الحكومة بلغت حد التخمة في موظفيها



ارتفاع الإيرادات التشغيلية لـ «بيتك»

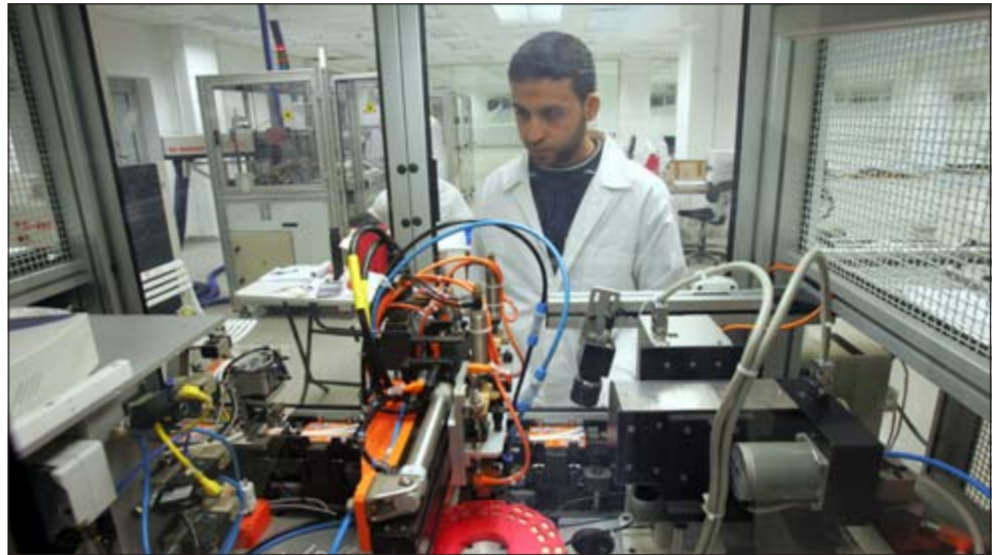
بنحو 34,7 مليون دينار وراء ارتفاع ربحيته

البنك، معظمها، قد سجلت ارتفاعاً، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) الخاص بمساهمي البنك من 4,4٪، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 14,8٪ في نهاية سبتمبر 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) (الخاص بمساهمي البنك والصحة) غير المسيطر) ارتفاعاً حين بلغ نحو 10,6٪، قياساً بنحو 10,4٪ في نهاية سبتمبر من عام 2011. بينما حقق العائد على رأسمال البنك (ROE) الخاص بمساهمي البنك) تراجعاً، حين بلغ نحو 12,1٪، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، والبالغ 12,3٪. وبلغت ربحية السهم (EPS) (الخاصة بمساهمي البنك) نحو 26,64 فلساً مقابل أرباح بلغت نحو 24,65 فلساً للفترة نفسها من عام 2011، ليحقق البنك عائداً سنوياً على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 13,5٪، مقارنة مع 10,4٪ في سبتمبر 2011. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 28,9 مرة مقارنة مع 36,5 مرة في الفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,4 مرة مقارنة مع 1,5 مرة في الفترة عينها من عام 2011.

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي لفترة الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي والمنتوية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى أن البنك، بعد خصم مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة، والزكاة، حقق أرباحاً بلغت نحو 85,9 مليون دينار، بارتفاع مقداره 28,9 مليون دينار، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 50,6٪، مقارنة بنحو 57,1 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، وعند خصم الحصص غير المسيطرة، بلغ الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 75,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 70,8 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7,2٪، أي ما يعادل نحو 5,1 ملايين دينار، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 14٪ من نحو 9,9٪، للفترة عينها من العام الماضي. والسبب الرئيس خلف هذا الارتفاع البالغ نحو 28,9 مليون دينار، كما أسلفنا سابقاً، هو ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 34,7 مليون دينار حين بلغت نحو 611,9 مليون دينار، مقارنة مع 577,2 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2011.

وفي التفاصيل، نكر التقرير ان إيرادات التمويل ارتفعت بنحو 30,8 مليون دينار وصولاً إلى 400,9 مليون دينار، مقارنة مع 370,2 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 38,5 مليون دينار وصولاً إلى نحو 121,8 مليون دينار، مقارنة مع 83,3 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع أيضاً ربح العملات الأجنبية بنحو 24,8 مليون دينار، عندما بلغ نحو 15,5 مليون دينار، مقارنة مع خسائر بنحو 9,3 ملايين دينار، بينما تراجع بند إيرادات أخرى بنحو 58,2 مليون دينار أي نحو 70، حين تراجع من 83,1 مليون دينار في سبتمبر عام 2011، إلى 24,9 مليون دينار في سبتمبر عام 2012. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن الموجودات قد سجلت ارتفاعاً، بلغ قدره 689,8 مليون دينار ونسبته 5,1٪، لتصل إلى 14149,7 مليون دينار، مقابل 13459,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 839,1 مليون دينار، أو ما نسبته 6,3٪، عند المقارنة بالفترة عينها من عام 2011، حين بلغ نحو 13310,6 ملايين

الاستثمار وتحمل ساعات العمل الطويلة إذا كان البديل مجزياً ومضموناً. وثالثها، لا بد من تفضيل المشروعات التي تتفق وخطة التنمية أو تلك المرتبطة بتحسن كبير في مستوى القطاعات الخدمية، ورابعها، إلزام مسؤولي الصندوق وأجهزة الدولة بالالتزام بالمشروع، بالقبول أو الرفض خلال مهلة معلومة، مادام جدول المتطلبات الموزع، سلفاً، قد اكتمل. وأخيراً، لا تسامح مع الانحراف عن العمل الوهمية أو الانحراف عن الأغراض التي حددتها دراسة الجدوى والتي حصل المتقدم على الدعم وفقاً لها. وأكد التقرير على أن مؤسسات الحكومة قد بلغت حد التخمة في موظفيها، وليست هناك حكومة في العالم يعمل فيها موظف حكومة مقابل كل إنسان بالغ، خارجها، ومعها بدأت البطالة السافرة - بعد المقنعة - تتزايد كواقع. ومع البطالة لن يكون هناك استقرار أو تنمية، وتحتاج الكويت إلى قصة نجاح، ولو واحدة، لكي تتحدى نمونج، ونجاح صندوق المشروعات الصغيرة يمكن أن يكون هذا النموذج، ولكن أمامه تحديا كبيرا، ليس آخره هجمة النواب الجدد على المالية العامة.



الصندوق، ومعها يبدأ مشروع التنقيب بالمساهمة والقرض والأرض، ولأن القوانين رخرة، والعقاب غائب أو شبه غائب، لا بد من مراعاة جملة معايير، أولها وأهمها اختيار فريق مشرف على الصندوق وإدارته لا هم له سوى إنقاذ البلد من مشكلة بطالة قادمة، حتماً. وثانيها، هو وقف تدريجي لإغراءات وضمانات العمل الحكومي المريح، عالي الكفاءة قليل الإنتاجية، عدا ذلك، لا حافز لدى الإنسان لأخذ مخاطر

آتية، وهي أعمق في المستقبل القريب، من هذا المنظور، يبدو أن المشروع خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها خطوة أولى، فقط، فالصير نفسه ينتظر الصندوق، إن حصاد عن هدفه الحقيقي كما حدث مع شركة المشروعات الصغيرة، بمعنى آخر، الهدف من الصندوق لا بد أن يقاس بعدد ما يخلق من فرص عمل مواطنة حقيقية، أما إن انخراف، فسيؤدي إلى عكس مقاصده، تماماً، أي توظيف سياسي لقيادات

نكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن مقترح إنشاء محفظة أو صندوق بنحو 2 مليار دينار لدعم المشروعات الصغيرة ما زال في الأدراج، حيث وعدت الحكومة، أخيراً، بتقديمه إلى مجلس الأمة، والسبب في تركيز الدول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو مساهمة تلك المشروعات، العالية، في خلق فرص عمل. فالمشكلة المقبلة، التي أفرزتها الأخيرة، هي عجز التوسع الاقتصادي العالمي للفترة بين 1980 و2008 عن خلق ما يكفي من فرص عمل، فالأموال تم توجيهها لنفخ أسعار الأصول، بدلا من الاقتصاد الحقيقي. وحتى الحقيقي من المشروعات الكبرى، يعمل على خفض تكاليفه إلى حدودها الدنيا المنافسة للكبش الأخرين حول العالم، لذلك هي تعمل بالحد الأدنى والأرخص من العمالة، أينما وجدت، والنتيجة جاءت صارخة، ببطالة الشباب في أسبانيا واليونان، مثلاً، بحدود 50٪. وأضاف تقرير الشال أن القاعدة الشبابية في دول المنطقة نحو ضعف اتساعها في الدول المتقدمة، وفي الكويت نحو 51٪ من السكان دون سن العمل أو دون سن 21 سنة، لذلك هي مشكلة

## المدرسة الاقتصادية التي تؤمن بأقل قدر من القوانين والضوابط تبدأ حقبة ناجحة.. ولكنها «ترهل» في النهاية

بقية الـ 90٪ كان نمو دخلهم صفراً. وحتى ضمن أغنى 10٪، تقدر الدراسة بأن نحو ثلثي هذه الزيادة ذهباً إلى أغنى 1٪، بينما ذهب الثلث الآخر إلى الـ 9٪ الأقل غنى. ووفرة المعلومات حول أميركا لا تعني أن هذا النموذج من التوزيع، أو شيئاً قريباً منه، ليس صحيحاً في باقي الاقتصادات الرئيسية.

وعليه، أصبحت حركة احتلال «وول ستريت»، أو قرار حكومة «هولاند» في فرنسا برفع الضريبة على شرائح الدخل العليا، بعد مستوى محدد، إلى 75٪، أو فرض ضرائب على أرباح المصارف لتكون صندوق لمواجهة مشكلات محتملة، كلها ردود فعل في محاولة لتحقيق بعض العدالة في توزيع منافع النمو، أو حتى لعقاب من تسبب في استنزاف الخزانة العامة (دافعي الضرائب) بدعوى خطوة سقوطه على أداء الاقتصاد الكلي. وإذا أضفنا إلى ما تقدم استمرار انحراف (ارتفاع) ما يسمى بـ «مؤشر جيني» في اقتصادات الدول الناشئة، مثل البرازيل والصين، الذي تقدره وكالة المخابرات الأمريكية، في عام 2012، بنحو 51,9 للبرازيل و48 للصين أو الترتيب 16 و27، على التوالي، في سوء توزيع الدخل من أصل 136 دولة حسب مؤشراتنا، فمن المحتمل أن تتكاثر الجهود في السنوات العشر القادمة لتحقيق نموذج نمو أكثر عدالة، ويبدو أن الصين بدأت، في مارس الفائت، عن طريق زيادة نصيب الاستهلاك المحلي على حساب الصادرات، إلى خلق طبقة وسطى واسعة.

نأمل تولى الكويت مهمة الدفاع عن شعوب المنطقة عبر رفضها الاتفاقية الأمنية الأخيرة

وأشار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إلى اجتماع لقادة دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في البحرين الأسبوع الفائت وهو يعد الاجتماع الـ 33 بعد نحو 32 سنة منذ تشكيل المجلس، وفي الاجتماع عودة إلى عام التأسيس، أو أولوية الهاجس الأمني، الفارق بين الاجتماع الأول والاجتماع الأخير، أن الهاجس الأمني

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي منافع النمو وأزمة اقتصاد العالم منذ 2008، مبيناً أن العالم سيطرت عليه 3 مدارس اقتصادية وصادف ان سادت إحداها أو ما تسمى بالمدرسة الكلاسيكية - آدم سميث - عندما سقط الاقتصاد العالمي سقوطاً مدوياً، في عامي 1929 و2008. واحد من تفسيرات السقوط الذي لا خلاف عليه، هو أن هذه المدرسة التي تؤمن بأقل قدر من القوانين والضوابط، أو حكومات أصغر وقوانين مرنة وأقل كماً، تبدأ حقبة تبدو ناجحة، ولكنها ما تلبث أن ترهل، ما يحدث بمرور الزمن، هو أن منافع النمو تندهب إلى الأعلى دخلاً، والأموال المتساقطة لتلك الفئة تتحجج، لأنهم ليسوا بحاجة إلى استخدامها لتمويل استهلاكهم، وتتكسب مدخراتهم في المصارف، وما يحدث بعدها لاستيعاب فائض الإنتاج، السلمي والخدمي، الناتج عن التوسع الاقتصادي، هو ببساطة فتح البنوك لخطوط ائتمانية لتعويض النقص في الطلب على السلع والخدمات، أو الإسراف في منح القروض، ما يؤدي إلى زيادة المقترضين لاستهلاكهم بما لا يتناسب ومستوى دخولهم، وزيادة الاستثمار بما لا يتناسب وحجم المؤسسات المقترضة، ويتم التعويض المؤقت بارتفاع قيمة الأصول المالية والمقارية. وما دامت المدرسة الاقتصادية الحاكمة تجرم التدخل الرسمي، بدعوى أن اليد الخفية سوف تحقق المصالح، العامة والخاصة، ويستمر الوضع حتى حدوث صدمة كبيرة، ويتداعى بعدها النظام المنفلت، كله.

وفي توصيف هذه الحالة، يذكر معهد السياسات الاقتصادية في واشنطن، وفقاً لبيانات جمعها استاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا «بيركلي»، إيمانويل ساينز، بأن منافع النمو الكلي لها في الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى 32 سنة (1976 إلى 2008)، ذهبت إلى أغنى 10٪، ويقول أن متوسط النمو الحقيقي في الدخل، خلال هذه الفترة بلغ 157,12 دولاراً أميركياً، وأن أغنى 10٪ حصلوا على هذه الزيادة، كلها، بينما

## «ديلويت»: 70٪ من مديري الشركات العالمية غير راضين عن أداء شركاتهم

أشار تقرير جديد من شركة «ديلويت» إلى أن الشركات العالمية تترك متطلباته وقيود برامج نقل القيادة والموظفين عبر العالم لتلبية حاجات العملاء والأسواق، إلا أنها لا تجسد هذا الوعي تحسيناً وتغييراً. وذلك وفقاً لآخر استطلاع سنوي تحت عنوان «حركة استراتيجية نقل القيادة والموظفين في العالم» شمل حوالي 200 اختصاصي في الموارد البشرية، وإدارة المواهب والمسؤولين عن حركة نقل الأيدي العاملة العالمية في الشركات حول العالم، وتعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة للشركات في منطقة الشرق الأوسط التي تتوسع عملياتها إلى الأسواق الإقليمية والدولية، لتتمكن من المنافسة بفاعلية في جذب ونشر الموظفين والقادة للتخامشي مع متطلباتهم المهنية وحاجات الشركات.

وفي هذا السياق، قال المسؤول العالمي لرأس المال البشري في «ديلويت» بريت الشين: «تظهر نتيجة الاستطلاع أن الشركات تتغير بالحاجة إلى يد عاملة عالمية ومتنقلة لدعم استراتيجيات أعمالها، لكن وعلى الرغم من الوعي الحاد لتحديات نقل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي، تشهد تقدماً بطيئاً لتلبية تحقيق التحسينات الفاعلة. ونحن نتخذ الشركات الاستراتيجية والخطوات الناجعة، يبدو أنها توافي استراتيجياتهم لنقل المهارات العالمية لديها مع الحاجات الوظيفية،

## النفط الكويتي ينخفض إلى 107,44 دولارات

كويتا: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي انخفض سسنتات في تعاملات يوم أول من أمس ليستقر عند مستوى 107,44 دولارات في تداولات يوم الخميس.

وأغلقت أسعار العقود الآجلة لحام القياس الدولي مزيج برنت على انخفاض طفيف يوم أول من أمس في تعاملات ضعيفة وأنهت عقود برنت تسلم فبراير الجلسة منخفضة 18 سنتاً لتسجل عند 110,62 دولارات للبرميل لينتهي برنت الأسبوع على مكاسب قدرها 1,65 دولار أو 1,5٪. وفي بورصة نيويورك التجارية «نايكمس» أغلقت أسعار العقود الآجلة للنفط الأميركي على انخفاض طفيف يوم أمس الأول في تعاملات ضعيفة ومتقلبة أيضاً وأنهت عقود الخام الأميركي الخفيف تسلم فبراير جلسة التداول على انخفاض بلغ 7 سنتات لتسجل عند النسوية 90,80 دولاراً للبرميل لينتهي الخام الأميركي الأسبوع على مكاسب قدرها 2,14 دولار أو 2,4٪.



حققت فائضاً لعام 2012 بقيمة 102 مليار دولار

## السعودية تُقر أهم ميزانية في تاريخها بإيرادات 221 مليار دولار ومصروفات بـ 218 ملياراً وفائض بـ 2,4 مليار لعام 2013



كويتا - أ.ف.ب. - الرياض - د.ب.: أقر مجلس الوزراء السعودي أمس أكبر ميزانية في تاريخ المملكة، حيث قدرت الإيرادات بـ 829 مليار ريال (221 مليار دولار)، ومصروفات تقديرية قيمتها 820 مليار ريال (218,7 مليار دولار)، وفائض بلغ 9 مليارات ريال (2,4 مليار دولار). وأظهرت البيانات تسجيل فائض في ميزانية عام 2012 بحوالي 386 مليار ريال (102,9 مليار دولار)، حيث بلغت الإيرادات 1239 مليار ريال، مقابل مصروفات بقيمة 853 مليار ريال. (الدولار يساوي 3,75 ريالاً). واعتمدت الميزانية الجديدة 204 مليارات ريال لقطاع التعليم. وأقر مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية التي عقدها برئاسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ظهر أمس، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1434-1435 هجرية (2013 ميلادية) وهي أكبر ميزانية مالية في تاريخ البلاد.

وخصصت الميزانية 34,4 مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية، في حين بلغت مخصصات الخدمات الصحية والأعمال الاجتماعية 100 مليار ريال لاستكمال وتجهيز مراكز صحية 19 مستشفى و5 مدن طبية.

وقال خادم الحرمين الشريفين في خطابه للشعب إن السعودية «تجاوزت بفضل الله الكثير من الصعاب وكنت لي العون بعد الله وكنا حريصين على استثمار الموارد لخدمة المواطنين».

كما قالت صحيفة محلية سعودية أمس أنه سيتم خلال عام 2013 فتح السوق المالية السعودية (البورصة) أمام المستثمرين الأجانب من غير المقيمين.

ونقلت صحيفة «الجزيرة» على موقعها الإلكتروني أمس عن مصادر قولها «إن هذه الخطوة تأتي بعد إنهاء هيئة السوق المالية مشروعات الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك».

وتوقعت المصادر أن يتم رفع القرار إلى المجلس الاقتصادي الأعلى (الذي يرأسه خادم الحرمين الشريفين) للموافقة عليه.